مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الحرمان من الخدمات الأساسية ودوره في انتشار ظاهرة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة
اسم الكاتب: د. عفيف صندوق، د. طرفة شريقي، مي غانم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4594
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 21:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

الحرمان من الخدمات الأساسية ودوره في انتشار ظاهرة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة

الدكتور عفيف صندوق*
الدكتور طرفة شريقي**
مي غانم***

(تاريخ الإيداع 9 / 6 / 2014. قُبِل للنشر في 14 / 9 / 2014)

□ ملخّص □

يعد الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية حالياً وهي بين أهم التحديات المستقبلية، ويعتبر ظاهرة بغاية التعقيد، ويهدف هذا البحث إلى التعرف على تأثير الحرمان من الخدمات الأساسية كخدمات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والكهرباء على الفقراء ودوره في انخفاض مستوى المعيشة، ومن خلال تصميم استبانة وجهت إلى عينة من الأسر من الفقراء غير الفقراء بين الريف والمدن، تضمنت المحاور التالية، مدى انتشار الخدمات الأساسية في المناطق، مدى استفادة الفقراء وغير الفقراء من هذه الخدمات، العدالة في توزيع تلك الخدمات، ومدى جودة ونوعية هذه الخدمات، وتم ربط هذه المحاور بالفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وتم التوصل إلى أنه كان هناك علاقة طردية ضعيفة جداً بين الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية وانخفاض معدلات الفقر، وكان هناك علاقة طردية ضعيفة بين تأمين الخدمات الأساسية للفقراء وتحسين مستوى المعيشة، وكانت العلاقة ضعيفة بين جودة الخدمة والحد من الفقر، وكان هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وزيادة شريحة المواطنين المستفيدين.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الخدمات الأساسية، مستوى المعيشة، الإنفاق الحكومي.

*أستاذ مساعد- قسم اقتصاد وتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- دمشق- سورية.
** مدرس- قسم اقتصاد وتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
***طالبة دراسات عليا (ماجستير)- قسم اقتصاد وتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

The Deprivation of Basic Services and its Role in the Spread of Poverty and Declining Standard of Living

Dr.Afeef Sundouq*
Dr. Tarafa Shuraiki**
Mai Ghanem***

(Received 9 / 6 / 2014. Accepted 14 / 9 / 2014)

□ ABSTRACT □

Poverty is one of the biggest challenges facing humanity , it is currently among the most important challenges of the future , and is a phenomenon of utmost complexity. The aim of this research is identify the impact of deprivation of basic services such as health , education, water , sanitation and electricity to the poor and his role in the decline in the standard of living , through the design of a questionnaire distributed among a sample of poor households both in rural and urban areas , which included the following points: the prevalence of basic services in the areas , the extent to which the poor and non-poor of these services , justice in the distribution of those services , and how the quality of these services , has been linked to these themes of poverty and low standard of living, Was reached the conclusions including there was a very weak positive correlation between government spending on basic services and lower rates of poverty, and there was a weak positive correlation between the provision of basic services to the poor and improving the standard of living, and the relationship was weak between quality of service and the reduction of poverty, and there was a positive correlation between government spending and increasing slice citizens beneficiaries.

Keywords: poverty, basic services, the standard of living, government spending

*Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria .
**Assistant Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University,
***Postgraduate Student, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

بما أن الأهداف الإنمائية[1] عُدّت من الوعود العالمية المتفق عليها لتقليل الفقر وتحسين مستوى المعيشة للأفراد في إطار تعاون دولي عام، وكان من أولى هذه الأهداف القضاء على الفقر والجوع، وشهدت الفترة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، عودة الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص. وقد اتفق المجتمع الدولي من خلال العديد من مؤتمرات القمة التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة، على اعتبار الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية.

أهمية البحث و أهدافه:

الأهمية:

تأتي أهمية هذا البحث من أن مفهوم التنمية هنا لا يتعلق بالأموال ولا حتى بالأهداف الإنمائية الثمانية الرقمية (استئصال الفقر والجوع البالغَيْن، تحقيق هدف شمولية التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمومة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا وأمراض أخرى، وضمان الاستدامة البيئية، وتطوير شراكة عالمية للتنمية.) [2] التي يجب أن تتحقق بحلول عام 2015، مع ما لها من أهمية وإنما هي تتعلق بالإنسان حيث يتم التركيز على الخدمات الأساسية ولاسيما الرعاية الصحية والتعليم والماء والصرف الصحي والكهرباء والبحث عن وسائل لجعلها تعمل لصالح الفقراء بحيث ترفع من مستوى معيشتهم.

الأهداف:

يهدف البحث إلى:

- تحديد مفهوم الفقر وعلاقته مع الحرمان من الخدمات الأساسية.
- دراسة الإنفاق الحكومي من ناحية دعم الخدمات الأساسية لتحسين أوضاع الفقراء.
- دراسة توزيع الخدمات الأساسية في المناطق السورية، وما بين الريف والمدين.
- ذكر للنتائج التي تم التوصل إليها، حول العلاقة ما بين توجيه الإنفاق الحكومي لدعم الخدمات الأساسية والحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة.

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود الواضحة لتحسين المستوى المعيشي للمواطن، ومحاولات تقديم السلع الضرورية والحاجات الأساسية، والخدمات الاجتماعية شبه المجانية للمواطنين، والإجراءات الحكومية التي تصاغ قراراتها دائماً بوضع المواطنين هدفاً رئيسياً لها، يتضح أن هناك فئات لا تزال تعاني من الفقر وبنسب مرتفعة في سورية.

ينطلق هذا البحث من أن المواطنين والحكومات يمكن أن يجعلوا الخدمات التي تسهم في التنمية الاجتماعية تعمل لصالح الفقراء. وهناك أمثلة ناجحة في العالم. ولكن الخدمات تخذل الفقراء في معظم الأحيان، وذلك لأنها تقصر

---

[1] – [11] – تقرير التنمية البشرية لعام 2003، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص15.

[2] – تقرير التنمية البشرية لعام 2003، أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

عن استغلال إمكاناتها لتحسين النتائج. فهي غالباً ليست في متناول الفقراء أو تقدم بتكلفة باهظة لا يتحملوها، حتى وإن أمكن الوصول إليها فإنها لا تعمل ونوعيتها الفنية منخفضة ولا تستجيب للاحتياجات المختلفة لمن يستعملوها.

فرضيات البحث:

1. هناك علاقة إيجابية بين توفر الخدمات الأساسية وبين انخفاض معدلات الفقر.
2. يؤدي تأمين الخدمات الأساسية للفقراء إلى تحسين في مستوى المعيشة.
3. تؤثر نوعية وجودة الخدمة المقدمة في الحد من الآثار السلبية للفقر.
4. تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية إلى زيادة شريحة المواطنين المستفيدين من الخدمات.

منهجية البحث:

سيعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ، كذلك سوف يتم الاعتماد على الأسلوب الإحصائي، لدراسة بعض العلاقات الارتباطية، بين الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية و الفقر.

الدراسات السابقة:

1. جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء (تقريرعن التنمية في العالم لعام)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004.

يضع تقرير التنمية في العالم لعام 2004 إطاراً تحليلياً وعملياً لاستخدام الموارد الداخلية والخارجية على السواء، بطريقة أكثر فعالية عن طريق جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء، وفي هذا التقرير تم التركيز على الخدمات التي لها صلة مباشرة بالتنمية البشرية، أي التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والكهرباء..ونستفيد من التقرير السابق من التعرف على أهم الخدمات التي تسهم بصورة مباشرة في الحد من الفقر، وبالتالي فإننا من خلال البحث سوف نبحث عن أثر توجيه الإنفاق الحكومي نحو هذه الخدمات في معالجة مشكلة الفقر.

2. محمود حسن شان، فقر المناطق الريفية في المناطق النامية وانعكاساته على السياسات العامة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2001.

ركز هذا التقرير على الأسباب المتعددة والمعقدة للفقر، ويبحث هذا التقرير في كيفية نشوء الفقر في المناطق الريفية وأسباب استمراره، وما هي التدابير التي يمكن اتخاذها للقضاء عليه أو التخفيف من حدته. وكذلك التركيز على التخفيف من حدة التفاوت والتباين الكبير في علاقات الفقراء الريفيين بالاقتصاد، من خلال منح الأراضي الزراعية والائتمان للفقراء، والاستفادة من خدمات التعليم والرعاية الصحية وخدمات الدعم واكتساب الحقوق الغذائية من خلال برامج محكمة التصميم. وبمقارنة هذا التقرير مع البحث، نجد أن كلاهما يبحث في الأساليب والتدابير والسياسات التي من شأنها أن تخفف من حدة الفقر. إلا أنه في هذا البحث سنحاول التركيز على تقديم الخدمات التي تسهم بصورة مباشرة بتحسين مستوى المعيشة.

3. د.ختام نسيم، تجربة الجمهورية العربية السورية في مكافحة الفقر، (المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، سورية.

حيث ركزت الباحثة من خلال هذا البحث على طرح عدة تعاريف للفقر، وأهم الأسباب المؤدية للفقر في العالمين العربي والإسلامي. وتضمن البحث التجربة السورية في مكافحة الفقر، من خلال مجموعة من البرامج

والمشاريع ، إضافة لعرض لأهم المشروعات التمويلية الصغيرة. وركز على ضرورة محو الأمية وتأهيل الكوادر البشرية إضافة إلى برنامج القرى الصحية، وسوف نستفيد من هذا البحث في التعرف على أهم المشروعات الهادفة لمواجهة الفقر، وبالتالي سيتم من خلال هذا البحث التركيز على زيادة الاهتمام بهذه المشروعات، ولفت الأنظار إلى مشروعات أخرى تعمل لصالح الفقراء.

4. سامر حاماتي، السياسات الاقتصادية المتاحة لتحسين أحوال المعيشة في سورية (بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد باختصاص اقتصاد وتخطيط في جامعة تشرين)، 2010.

حيث يتحدث الباحث عن معنى أحوال المعيشة وتعاريفها ومفاهيمها المختلفة، وآثار انخفاضها على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وضرورة وجود مؤشر لأحوال المعيشة. كذلك يتحدث عن أهمية الاعتماد على السياسات الاقتصادية في تحسين أحوال المعيشة للسكان. كذلك فقد تطرق إلى الحديث عن أثر السياسة المالية ومدى انحيازها تجاه الفقراء، ودراسة السياسة النقدية ضمن نفس المنهج. ونستفيد من هذا البحث في التعرف على أهم السياسات والأدوات التي تمكن من رفع مستوى المعيشة، ومن هذا خلال البحث سوف نقوم بالتركيز على أداة من أدوات السياسة المالية، وهي الإنفاق الحكومي لمعرفة دورها في الحد من الفقر.

مفهوم الفقر والحرمان:

لطالما اختلف مفهوم الفقر بين الفقراء وغير الفقراء، فالفقراء وصفوا الفقر على أنه انعزال الفقراء عن المجتمع، حياة غير آمنة، دخل ضعيف، ارتفاع نسب البطالة ونقص فرص العمل،ونقص في التغذية وحرمان من الوصول إلى مياه الشرب وحرمان من خدمات الصرف الصحي وضعف فرص التعليم والاستخدام السيء للموارد. أما غير الفقراء فقد وصفو الفقر على أنه النقص في الدخول وأن الفقر ناتج عن الاختيارات الغير صحيحة للفقراء. [3] في حين أن الأمم المتحدة عرفت الفقر على أنه: الحرمان الشديد من الحياة المرضية والحرمان المادي من الدخل والصحة والتعليم والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض والعنف والجريمة والكوارث والانتزاع من الدراسة وعدم قدرة الشخص على إسماع صوته وتهميشه وانعدام ونقص حريته المدنية والسياسية.[4] وتعرف منظمة العمل الدولية الفقراء بأنهم، "أولئك الذين يعملون وينتمون إلى أسر معيشة فقيرة".[5]

الحرمان هو عنصر جوهري لا بد من التركيز عليه في سياق التنمية البشرية، والفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب بل تجاوزه إلى أبعاد أخرى منها تدهور الصحة وسوء التغذية وتدني مستوى التعليم والمهارات وعدم كفاية موارد العيش وعدم توفر السكن اللائق والإقصاء الاجتماعي وعدم المشاركة، وهذا النوع من الفقر يعيشه كثيرون في مختلف أنحاء العالم ، والأسر غالباً ما تعاني من أوجه متعددة من الحرمان وإن كان أهمها الحرمان من الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، وبالتالي تعتبر الأسرة فقيرة إذا كانت تعاني من حرمان من هذه الأبعاد الثلاثة. وهو ما يسمى بالفقر المتعدد الأبعاد، وتشير التقديرات حتى عام 2010 أن 1,75 مليار شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد

[3] – د. محمود، مصطفى منير – د. يسري، طارق محمود، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مشروع مبادرة النوعية والأهداف الإنمائية للألفية، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، 2012.

[4] – مجموعة من الباحثين (دليل مؤشرات التنمية البشرية)، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، 2001، ص83.

[5] – د. هرمز، نور الدين، النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدرسات والبحوث الاجتماعية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29) العدد (1)، 2007، ص17.

ويتجاوز تقديرات عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم ومجموعهم 1,44 مليار، وهو أقل من تقديرات الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ومجموعهم 2,6 مليار شخص تقريباً.[6]

وفيما يتعلق بانخفاض مستوى المعيشة بمعناه الشامل، فإنه يشمل انعدام توافر الفرص المادية بسبب عدم كفاية التعليم والتغذية وضعف الحالة الصحية، ويشمل أيضاً انعدام الأمان والطرق والكهرباء، ولطالما ارتبط الفقر بانخفاض مستوى المعيشة، كافتقاد الشخص على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والتعليم وافتقاده للمياه النظيفة والصرف الصحي المحسن.

والفقراء بغض النظر عن أماكن تواجدهم يميلون إلى تحميل الحكومات السبب الكامن وراء الحرمان الذي يعانون منه، والكثير منهم ليس لديه الثقة بالأساليب المتبعة للعلاج والأولويات التي تتبعها الحكومات والمنظمات غير الحكومية للحل، فظاهرة الفقر تزداد ويتفاقم أثرها في المجتمعات وفي الوقت نفسه تزداد مع الزمن خيبة الشعوب وغضبها من إجراءات وخيارات معالجة الفقر.

ولما كان هناك الكثير من الحلول والكثير من المقترحات والآليات التي تنوعت بتنوع أوجه مشكلة الفقر والتي تهدف إلى الحد من الفقر أو حتى التقليل من حدة آثاره السلبية، كان الإنفاق الحكومي على اعتباره أحد أدوات السياسة المالية للدولة إحدى هذه الآليات التي انتهجتها الحكومة للحد منه وذلك من خلال زيادة هذا الإنفاق الموجه للخدمات الأساسية مع إدخال تحسينات على هذا الإنفاق، مع التأكيد على جودة هذه الخدمة. فالإنفاق الحكومي يجعل التحسينات مستطاعة، وهذه التحسينات لن تتحقق إذا فشل الإنفاق في الوصول إلى الفقراء.

ثمة خدمات كثيرة تسهم في تحسين الأوضاع المعيشية للفقراء، إلا أن التركيز سوف ينصب على الخدمات التي تسهم بصورة مباشرة في تحسين نتائج نوعية المعيشة، أي الخدمات الصحية وخدمات التعليم وخدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء، الخدمات تنجح عندما تشمل كل الناس، عندما يتم تأمين المدارس الآمنة والمريحة التي يتعلم فيها الأطفال القراءة والكتابة، عندما يتم تأمين المستوصفات الأولية التي يقدم فيها العاملون الصحيون فيها مشورة صحية ويعطون العلاج الصحيح، عندما تتحمل المجتمعات المحلية المسؤولية عن أعمال الصرف الصحي الخاصة بها، وعندما يتم تأمين شبكات المياه التي توزع ماء آمناً يمكن الاعتماد عليه، عندما يسهل على الفقراء الوصول إليها وتحمُّل تكلفتها وعندما تتسم بنوعية جيدة تساعد على تحسين أوضاعهم،

للإنفاق العام دور في تحسين مستوى المعيشة للفرد إذا ما تم توجيهه لدعم قطاعات خدمية معينة كقطاع الصحة من خلال تقديم المساعدات وتقديم التسهيلات في الحصول على الخدمة الصحية، وقطاع التعليم من خلال توفير المدارس وتحسين جودة الخدمة التعليمية وتحقيق العدالة في توزيعها، وقطاعي المياه والصرف الصحي من خلال توفير المياه النظيفة وإنشاء شبكات صرف صحي تشمل جميع أنحاء المناطق وبأسعار معقولة، ودعم قطاع الكهرباء وتوفيرها وصيانتها الدائمة، إن الإنفاق على الخدمات الأساسية من شأنه أن يخفض من التكاليف التي تخصصها الأسرة وبالأخص الأسر الفقيرة لمواجهة مثل هذه التكاليف، وبالتالي فإنها تقوم بتوجيهها لمقابلة احتياجات أساسية كالغذاء والملبس والمسكن، وهذا من شأنه أن يحسن من مستوى معيشة الأسرة ويخفف من حدة الفقر الذي تعاني منه.[7]

أهمية الخدمات الأساسية والأثر الناجم عن الحرمان منها:

[6]– تقرير التنمية البشرية لعام 2010، الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص95.

[7]– المزروعي، علي سيف، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي (دراسة تطبيقية على دولة الإمارات خلال السنوات 1990–2009)، إشراف الدكتور الياس نجمة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص613.

على اعتبار أن الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي المحسن من أجل الحياة هو حاجة بشرية أساسية وحق إنساني أساسي أيضاً، وعلى اعتبار أن قلة توفر خدمات الصرف والمياه النظيفة يقلل من فرص الحياة، وعلى اعتبار أن كل من الصحة والتعليم هما المجالان الأكثر ارتباطاً بموضوع الفقر، وأن هناك اتفاق على أن كل منهما يشكل ركناً أساسياً من أركان التنمية البشرية، وأن الطاقة الكهربائية هي المورد الأساسي لمجموعة واسعة من الخدمات الداعمة للتنمية البشرية. نتيجة لارتباط هذه الخدمات الاجتماعية مع الفقر، وتأثيرها وتأثرها به، فإن حرمان الفرد من هذه الخدمات التي تعد حاجات أساسية من شأنه أن يقلل من المستوى المعيشي لهذا الفرد ويزيد من حدة الفقر ويزيد من تهميشه على كافة الصعد المادية والاجتماعية والسياسية، ومن شأنه أن يخلق طبقتين مختلفتين في المجتمع، طبقة الأغنياء التي تستفاد من كافة الخدمات بأقل التكاليف وبأفضل نوعية، والطبقة الأخرى هي طبقة الفقراء المحرومة من خدمات لا بد أن تكون أساسية للعيش بكرامة، وإن تمكنت من الحصول على هذه الخدمات فإنها إما مرتفعة التكاليف بحيث لا يستطيعون تحملها، وإما هي خدمات بنوعية وجودة متدنية.

تعتبر المياه النظيفة والصرف الصحي من بين أقوى العوامل المحركة للتنمية البشرية، إضافة إلى دورهما الكبير في دعم التقدم الاجتماعي. فقد عانت الكثير من البلدان المتقدمة قبل 100 عام من العديد من الأمراض المعدية، وارتفاع معدلات الوفيات للأطفال. وهذه الصورة تغيرت نتيجة حزمة الإصلاحات في مجال المياه والصرف الصحي، فتوفر المياه النظيفة والصرف الصحي سبب أساسي لزيادة فرص الحياة والحصول على مستوى عالي من المعيشة والبقاء في صحة جيدة، حيث يمثل عدم الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي شكل من أشكال الحرمان الذي يهدد الحياة ويمس بالكرامة الإنسانية.[8]

فالحرمان من المياه النظيفة: يعني اللجوء إلى المصارف والأنهار والبحيرات التي يستخدمها الحيوانات أو تلوثها فضلات الإنسان، والحرمان من الصرف الصحي فهذا معناه أن الناس تقضي حاجتها في الحقول والمصارف، وهذا ما يمثل مشكلة خطيرة للصحة والأمن، وهذا الحرمان يعتبر أزمة للفقراء قبل غيرهم.[9] ويفتقر شخص من كل ثمانية أشخاص إلى المياه النظيفة، وهذا وعلى الرغم من الازدهار الذي ينعم به العالم حالياً لا يزال هناك أطفال يلقون حتفهم نتيجة لاحتياجاتهم للمياه النظيفة والمراحيض.[10]

بتقرير التنمية لعام 2011، تم البحث في تفشي حالة الحرمان البيئي بين من يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد، بمقاييس قلة الحصول على الوقود المحسن للطهو، قلة الحصول على مياه الشرب وعدم توفر خدمات الصرف الصحي المحسن.[11] ووفقاً لهذا التقرير ترد تقديرات للفقر المتعدد الأبعاد لمجموعة من 109 بلدان وكانت أبرز النتائج: [12]

❖ يعيش ستة أشخاص على الأقل من أصل عشرة من سكان العالم وجهاً واحداً من أوجه الحرمان البيئي، في حين يعيش أربعة أشخاص من أصل عشرة وجهين أو أكثر من أوجه الحرمان. حيث ترتفع نسبة الذين يعيشون وجهاً

[8] – تقرير التنمية البشرية لعام 2003، مرجع سابق،ص

[9] – تقرير التنمية البشرية لعام 2003، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص.

[10] تقرير التنمية البشرية لعام 2011،الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص116.

[11] – المرجع السابق نفسه، مرجع سابق، ص45.

[12] – المرجع السابق نفسه، مرجع سابق، ص46.

واحداً من أجه الحرمان البيئي إلى تسعة أشخاص من أصل عشرة، وفي هذه الحالة تصل نسبة المحرومين من خدمات الصرف الصحي إلى 80%، ونسبة المحرومين من المياه النظيفة إلى 35%.

❖ العبء الأكبر يقع على الفقراء وخاصة الفقراء في الأرياف حيث يعيش نسبة 97% وجهاً واحداً من أوجه الحرمان البيئي. ويعيش الثلث تقريباً الأوجه الثلاثة معاً. أما ما يخص المدن فتشير البيانات إلى نسبة 75% و 13% على الترتيب.

وبالمقابل إن عدم توفر خدمات الصرف الصحي ، يقلل من فرص الحياة خصوصاً في البلدان الفقيرة. ففي البلدان ذات التنمية المتوسطة يعاني نصف السكان من خدمات الصرف الصحي المحسن،. أما البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة تبلغ نسبة الحرمان من المياه 65% ونسبة الحرمان من الصرف الصحي 38%. كذلك يعاني أربعة أشخاص من أصل كل عشرة من الحرمان من مراحيض تستوفي معايير الصحة العامة، وتصل هذه النسبة إلى ثمانية من أصل عشرة للذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد. وهناك فرق مابين الريف والمدن: حيث تشير الإحصائيات إلى أن خدمات الصرف الصحي تصل إلى حوالي نصف السكان في الأرياف مقابل ثلاث أرباع السكان في المدن. وتشير آخر التقديرات إلى أن تحسين الصرف الصحي وتوفر مياه الشرب قد تسهمان في إنقاذ حياة 2,2 مليون طفل في السنة، أي نحو 5,5 طفل في اليوم.[13]

وفيما يخص التعليم، يعتبر التعليم من أكثر العوامل والمتغيرات ارتباطاً بالفقر، فالعلاقة بينهما عكسية، حيث أن أي تحسن في المستوى التعليمي للفرد أو الأسرة من شأنه أن يقلل من صفوف الفقراء، وهناك تفاعل للنوع الاجتماعي مع الفقر لينتج عنه فجوات واسعة في مستويات الالتحاق بالمدارس بين الفقراء، لذلك نجد معدلات منخفضة لالتحاق الفتيات في المدارس.

وبما يتعلق بالفقر، فالفقر يؤدي إلى استمرارية قلة التعليم مما يؤدي إلى دوامة مفرغة من الفقر والمستوى التعليمي المنخفض، فالتعليم أداة قوية جداً وإن لم تكن الوحيدة تمكّن الأفراد من الخروج من دوامة الفقر.[14] وتعتبر عدم المساواة عقبة رئيسية أمام تقديم التعليم الابتدائي للجميع. ويشكل الأطفال المنتمون إلى أفقر 20% من الأسر المعيشية ما يزيد عن 40% من جميع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العديد من البلدان النامية. بالمقابل فقد تحقق تعميم التعليم الابتدائي للأطفال الذين ينتمون إلى أغنى 20% من الأسر في معظم البلدان النامية. إضافة إلى ذلك فإن هؤلاء الأطفال الفقراء في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة وغيرهم من الأطفال المحرومين يواجهون عقبات رئيسية في الحصول على نوعية جيدة من التعليم.[15]وتعتبر الإقامة في الريف عنصر آخر للتنبؤ بالتفوق المدرسي، فالمتفوقون في الدراسة غالباً ما يأتون من المناطق الحضرية.[16]

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية ، هناك اتفاق على أن الصحة تشكل ركناً أساسياً من أركان التنمية وعنصراً أساسياً لأمن الإنسان، لأنها الأساس الذي يقوم عليه النشاط الإنساني، وقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 على أن الصحة حق من حقوق الإنسان وسلعة عامة يجب أن تكون بمتناول الجميع، وهذا ما يجعل من واجب الدولة ومن

[13] – تقرير التنمية البشرية لعام 2011، الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص53.

[14] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، 2010، ص61.

[15] – الأمم المتحدة ، الجمعية العامة، استعراض تطلعي لتقرير وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، مرجع سابق، ص9.

[16] – تقرير التنمية البشرية لعام 2009، التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص58.

مصلحتها ضمان هذا الحق الأساسي الذي يمثل بالنسبة لها التزاماً أخلاقياً وشرطاً لبقائها.[17] فمن البديهي أن تكون الغاية الأساسية لأي نظام صحي هي تحسين صحة الناس. ولا بد أن يكون القطاع الصحي مهيأ لتمويل الخدمات الصحية وتقديمها والإشراف عليها، ،[18] ذلك لأن تقديم الخدمات الصحية للفقراء يمكن أن يؤدي إلى تحسين النتائج والأوضاع المعيشية حتى بالنسبة لأكثر المجتمعات فقراً، فهي تساعد الفقراء على حماية دخلهم وزيادة اعتمادهم على أنفسهم وزيادة ثقتهم بقدراتهم وبالتالي التقليص من حدة استبعادهم الاجتماعي.[19]

الفقراء هم الأسوأ صحة، ويزدادون فقراً نتيجة لسوء صحتهم، لأنهم غالباً ما يكونون مستبعدون عن شبكات الدعم التي تقدم لهم مزايا اجتماعية واقتصادية لتحسين صحتهم. حيث إن جودة تقديم الخدمات الصحية يسهم في حماية الأفراد من إنفاق التكاليف الباهظة على الصحة والتي تزيد من سوء أوضاعهم، وتساعدهم في الخروج من نطاق استبعادهم الاجتماعي.[20]

وأما الطاقة الكهربائية، فالطاقة مورد أساسي لمجموعة واسعة من الخدمات الداعمة للتنمية البشرية، فالحرمان منها إنما يعني الحرمان الرعاية الطبية والنقل والإعلام والإنارة والتدفئة والطهو والطاقة الميكانيكية المستخدمة في الزراعة. فلا تزال هناك فوارق طبقية في الحصول على الكهرباء بين المناطق والبلدان وبين الطبقات وبين الرجل والمرأة، حيث لا يزال يعاني نحو 1,5 مليار شخص، أي أكثر من خمس سكان العالم من نقص في الحصول على الطاقة الكهربائية. ويستخدم 2,6 مليار نسمة الحطب والقش والروث للطهو.[21]

يلعب قطاع الكهرباء دور في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وله دور في تأمين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار أن هذا القطاع يقوم بتلبية حاجة الدول من الكهرباء بالنسبة للنشاط الاقتصادي في القطاع الإنتاجي والتجاري والخدمي، أو الاستخدام المنزلي.[22] الإمداد بالكهرباء يمكن أن يسهم في الحد من الفقر من خلال زيادة الإنتاجية وتوسيع فرص العمل وإطالة الوقت المخصص للدراسة. حصول الجميع على الطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة مشروع في طريق انتشار، إلا العامل الحاسم لتشجيع الاستثمار في البحث والتطوير وتقليص الفوارق داخل البلدان هو التزام الدول والمانحين والمنظمات الدولية، ولا بد من تكثيف الجهد لتشمل هذه الخدمات الفقراء، لأن هذه الاتجاهات إذا بقيت على ما هي عليه ستؤدي إلى زيادة أعداد المحرومين من الطاقة الحديثة.

النتائج والمناقشة:

تعتبر الجمهورية العربية السورية من البلدان المتوسطة الدخل، وهي مقارنة مع بلدان أخرى حققت نجاحات في مجال التنمية تقدم مستوى معيشي جيد إلى حد ما.

[17] – تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية ، ص145.

[18] – الخطة الخمسية العاشرة، الفصل 21، الصحة.

[19] – تقرير عن التنمية في العالم، جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004، ، ص143.

[20] – تقرير عن التنمية في العالم، جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء، مرجع سابق، ص133.

[21]– تقرير التنمية البشرية لعام 2011، الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص69–70.

[22] – الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الثاني عشر، قطاع الطاقة: النفط والغاز والكهرباء.

عندما كان المقصود بالفقر انخفاض في مستوى المعيشة، فإن أولى المحاولات التي جرت لقياسه اعتمدت على مؤشرات قياس مستوى المعيشة. ويأتي دخل الأسرة في مقدمة هذه المؤشرات باعتبار أنه يعبر عن قدرتها على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحدد الأساسي لمستوى معيشتها.[23]

الجدول رقم (2): يبين نصيب الفرد من الدخل القومي (بالأسعار الجارية) لعدة أعوام

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان	20619	20125	19644	19172	18717	18269
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق م.ل.س	2791775	2520705	2448060	2020838	1726404	1506440
نصيب الفرد الواحد ل.س	135398	125252	124621	105406	92237	82459
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج م.ل.س	2779424	2454352	2690286	2200551	1883700	1602040
نصيب الفرد الواحد ل.س	134799	121955	136952	114779	100641	87692
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق م.ل.س	2674169	2420053	2350511	1940377	1656736	1446467
نصيب الفرد الواحد ل.س	129694	120251	119655	101209	88515	79176
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج م.ل.س	2661818	2353700	2592737	2120090	1814032	1542067
	129095	116954	131986	110583	96919	84409
الدخل القومي م.ل.س	137928	1608899	1965958	2299112	2373901	2611385
نصيب الفرد ل.س	75499	55959	99414	117039	117958	126649

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2011 في سورية، الفصل الخامس عشر، الحسابات القومية.

ومن الجدول السابق نجد، إن الدخل القومي في ارتفاع مستمر من عام 2005 وحتى عام 2010، وقد ترافق ذلك مع ارتفاع مستمر لنصيب الفرد من هذا الدخل القومي خلال الفترة نفسها.

ومظاهر الفقر على مستوى سورية تتشابه مع مظاهر الفقر العالمية، خاصة على المستوى المعاشي كقلة الغذاء وسوء التغذية، وعدم توفر مياه الشرب أو في تدني في جودة ونوعية هذه المياه، وضعف الخدمات الصحية، وعدم توفر شروط السكن الصحي، وانخفاض في جودة ومستوى التعليم.

يمكن القول إن الفقر في سورية ضحل نسبياً، أي أن تغيير حتى ولو كان قليل في النمو يؤدي إلى تغيرات هامة على خطوط الفقر، فأي زيادة في النمو تساعد على رفع مستوى عدد كبير من الفقراء فوق خط الفقر وبالمثل فأي تراجع في معدلات النمو قد ينتج عنه سقوط عدد كبير من المواطنين تحت خط الفقر، وهذا ما قد يؤدي إلى حدوث تباينات في قياس نسبة الفقراء. [24]

[23] – باقر، محمد حسين، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3)، الأمم المتحدة،نيويورك، 1996، ص3.

[24] – الليثي، هبة، أبو اسماعيل، خالد، الفقر في سورية، 1996–2004، مرجع سابق، ص58.

الجدول رقم (3) يوضح لنا خطوط الفقر في سورية والإنفاق الاستهلاكي الشهري بالليرة السورية

2004				2007			
الإنفاق الإجمالي	خط الفقر الغذائي	خط الفقر الأدنى	خط الفقر الأعلى	الإنفاق الإجمالي	خط الفقر الغذائي	خط الفقر الأدنى	خط الفقر الأعلى
3541	1012	1458	2052	4467	1439	2183	3037

المصدر: جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، دمشق، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، 2009، ص6.

توزيع قطاعات الخدمات الأساسية في سورية:

<u>خدمات الصحة</u>: إحدى المشكلات الحاسمة التي تتطلب حلاً في شتى أنحاء العالم هي عدم تمكن الفقراء والجماعات المهمشة من الحصول على الخدمات الأساسية (وبالأخص خدمات الرعاية الصحية) التي من شأنها أن تحسن الصحة. فانتشار الأمراض المزمنة في سورية والتي تتميز بفترات مرض طويلة واحتياجات أكثر من الرعاية الصحية تصيب الفقراء بشكل غير متناسب، كذلك فإن سوء التغذية ووفيات الأطفال والأمهات هي أكثر انتشاراً بين صفوف الفقراء، ويمكن لخدمات الرعاية الصحية الجيدة يمكن أن تحقق الكثير من التقدم في مجال تحسين مستوى المعيشة للفقراء. وكثيراً ما تكون الخدمات قليلة الكفاءة أو عاجزة عن أداء المطلوب منها، نتيجة لسوء الأداء والتنفيذ، وضعف القدرات الإدارية، وعدم القدرة على تأمين اللازم من الموارد المالية والبشرية، وعدم تنفيذ الأهداف والسياسات بالصورة الفعالة.

الجدول رقم (4):يبين عدد المشافي والأسرة ومتوسط عدد السكان للسرير والقوى العاملة في الوحدات الصحية:

	المشافي الخاصة		المشافي العامة		مشافي وزارة الصحة		مشافي التعليم العالي		متوسط عددالسكان لكل سرير	القوى العاملة
	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة	العدد	الأسرّة		
دمشق	36	1298	15	3483	8	1188	7	2295	361	2074
ريف دمشق	42	1306	11	2245	10	1720	1	525	761	4072
حلب	98	2235	15	3375	11	1906	4	1469	835	2214
إدلب	29	379	4	691	4	691	0	0	1350	1926
اللاذقية	17	368	6	1413	4	1003	2	410	552	2728
طرطوس	14	317	5	1010	5	1010	0	0	588	4398
حمص	32	1070	13	1422	13	1422	0	0	700	4552
حماه	44	676	6	1259	6	1259	0	0	814	2581
الحسكة	27	478	5	870	5	870	0	0	1083	977
دير الزور	20	469	6	760	6	760	0	0	963	3307
الرقة	8	169	4	610	4	610	0	0	1168	848
درعا	6	133	9	910	9	910	0	0	943	1316
السويداء	3	64	2	600	2	600	0	0	544	1895
القنيطرة			1	200	1	200	0	0	425	1123

المصدر: النشرة الإحصائية الصحية، الجمهورية العربية السورية، الإصدار السادس، وزارة الصحة، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، 2010، ص40 وص44.

وفيما يخص توزيع المراكز الصحية في المحافظات السورية نجد:

1. تحتل العاصمة دمشق وريفها المرتبة الأولى من حيث توزيع المراكز الصحية، سواء كانت تابعة لوزارة الصحة أو لأي جهة أخرى أو المراكز الخاصة.

2. توزيع الوحدات الصحية التابعة للمراكز الخاصة كان قليلاً في كل المحافظات باستثناء دمشق وريفها وحلب، في حين أن هناك محافظات لا تملك أي مركز خاص وقد يعود ذلك لارتفاع تكاليف المعالجة والاستشفاء في هذه المراكز، وأغلبها مخصص لفئة معينة من الناس، بالمقابل فإن انخفاض مستوى الدخول يمنع الكثير من اللجوء لهذه المراكز المجهزة بأفضل التجهيزات والمعدات الطبية والمهارات الطبية الكفوءة.

3. محافظات إقليم الشمالي الشرقي (الحسكة والرقة ودير الزور) الأكثر فقراً يتواجد فيها أقل عدد للمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة، إضافة إلى أن محافظة القنيطرة يتواجد فيها العدد الأقل ب 52 مركزاً.

التعليم: تبنت سورية الأهداف التنموية للألفية في خططها التنموية وهذا ما أسهم في توجيه سياساتها وبرامجها لتحقيق تلك الأهداف ولتقييم مدى فعاليتها، خلال العقود الأربعة الماضية حققت سورية نجاحات في مجال التعليم، وذلك من خلال ارتفاع نسب الالتحاق حيث ارتفعت نسبة الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي للفئة العمرية 6-11 عام من 95% عام 1990 إلى 98% عام 2006 ومن ثم إلى 99% عام 2008، أي أن سورية تسير في المسار الصحيح لتحقيق هدف شمولية التعليم الأساسي عام 2015.[25]

يعاني قطاع التعليم التدني في كفاءة مدخلات ومخرجات التعليم في كافة مراحله،[26] إضافة إلى ابتعاد المناهج والكتب المدرسية عن الحاجات التنموية بحيث تتلائم المهارات والكفاءات التي يتلقاها الطالب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية ومع متطلبات سوق العمل، أي أن هذه المناهج والمقررات الدراسية عاجزة عن توجيه التلاميذ مهنياً واختبار قدراتهم وقابليتهم تمهيداً للمراحل اللاحقة.

بالإضافة إلى الانخفاض في مستوى أهلية المدرسين فهناك قسم كبير منهم غير مؤهل بشكل كامل للتدريس في التعليم الأساسي والثانوي.

أما البنية التحتية المتمثلة بالبناء المدرسي وتجهيزات المخابر والمرافق الصحية والملاعب، فغالبيتها تعاني من تدهور واضح خصوصاً في المناطق الريفية والنائية.

وبما يخص التعليم العالي، فهناك ضعف في المراجع المطلوبة لطلبة الجامعات ولطلاب الدراسات العليا إضافة إلى قدم هذه المراجع، حيث لا تحوي مكتبات الجامعة على مراجع حديثة إلا بنسب ضئيلة جداً، وهذا ما يؤدي إلى فقر واضح في المعرفة وفي مستوى الاطروحات المقدمة.

والجدول رقم (5): يبين لنا نسب الملتحقين وغير الملتحقين والراسبين في المرحلة الابتدائية والثانوية لعدة أعوام:

	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي	89,64	90,73	91,61	92,95	93,50
معدل الرسوب في المرحلة الابتدائية	6,42	6,99	7,46	7,69	7,60
الأطفال غير الملتحقين بالابتدائية	25292	27104	23031	18848	9911
نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي	72,39	72,11	72,65	71,92	70,56
معدل الرسوب في التعليم الثانوي	6,99	4,99	6,29	6,077	7,99

المصدر: World Bank Online Database www.worldbank.org

[25] – **التقرير الوطني الثالث للتنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية لعام 2010، هيئة تخطيط الدولة،سورية، ص14.**

[26] – **الخطة الخمسية العاشرة، الفصل العشرون، التعليم والبحث العلمي.**

ومن الجدول السابق نجد أن:زيادة نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي من عام 2006 وحتى عام 2010، وقد ترافق ذلك بارتفاع معدل الرسوب من 6,42% عام 2006 إلى 7,60% عام2010، وقد لاحظنا انخفاض في نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي من 72,30% و72,11 عامي 2006 و2007 إلى 71,92% و70,56% عامي 2009 و2010، وقد ترافق ذلك مع ارتفاع معدل الرسوب من 4,99 عام 2007 إلى 7,99 عام 2010.

هناك إجماع عالمي على أنه لا يجب اعتبار الإنفاق على التعليم استهلاكاً بحتاً، بل هو استثمار منتج في رأس المال البشري الذي يزيد من الإنتاجية، فالإنفاق وحده لا يمكن أن يحل مشكلات التعليم ولا يمكن بمعزل عنه حل تلك المشكلات. ويعتبر الإنفاق على التعليم أحد أكبر الضغوط على ميزانيات الدول، وتعتبر سورية في مقدمة تلك الدول التي اعتبرت التعليم حتى مرحلة ما قبل التعليم الأساسي وظيفة أساسية من وظائفها تتولى تمويلها والإنفاق عليها.

منذ عام 1983 وحتى عام 2000 لم تتجاوز حصة التعليم من الموازنة نسبة 7%، ووصلت النسبة إلى 15% عام 2002.[27] والجدول التالي يوضح لنا نسبة التعليم من الموازنة العامة للدولة للأعوام 2002 حتى 2009:

الجدول رقم(6):يوضح لنا نسبة التعليم من الموازنة العامة للدولة للأعوام 2002 حتى 2009

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	15	16,6	15	16,1	18,4	16,7	18,7	18,9

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010، الفصل الحادي عشر، التعليم والثقافة

ومن الجدول السابق نلاحظ أن النسبة المخصصة للتعليم في الموازنة العامة للدولة ارتفعت من 15% عام 2002 إلى 16,6% عام 2003، ومن ثم انخفضت عام 2004 إلى 15% لتصل إلى 18,7% و18,9% عامي 2008 و 2009.

<u>المياه</u>: سورية إحدى الدول التي تعاني من مشكلة مياه حدية، وذلك لأنها تعتمد في الحصول مواردها المائية على مياه الأمطار بشكل أساسي، بالإضافة إلى الاشتراك الدولي في الموارد المائية الأمر الذي ساهم في تفاقم مشكلة المياه.

وتعاني سورية من انخفاض حصة الفرد من المياه العذبة، نتيجة لزيادة تواتر موجات الجفاف، حيث أن النقص في كمية الهطولات المطرية التي تشكل المصدر الرئيسي للينابيع والمياه الجوفية شكل أزمة مياه أثرت على نصيب الفرد من المياه النظيفة، [28] ويتراوح متوسط استهلاك الفرد من المياه بين 60 و150 ليتر يومياً، [29] حيث وصل نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة المتجددة الداخلة بالأمتار المكعبة في عامي 2007 إلى 370,581، ثم انخفض إلى 355,921 متر مكعب عام 2009. وتصل نسبة السكان في المناطق الريفية الذين تتوفر لديهم مصدر محسّن لمياه الشرب ممن تتوفر لديهم القدرة في الحصول عليه في عام 2008 إلى 84%، أما في المناطق الحضرية فتصل إلى 94% من السكان، وبالنسبة لنسبة السكان الذين تتوفر لديهم سبل الحصول على مياه الشرب من الحضر والريف عام 2008 فهي 89%، [30] في عام 2010 ارتفعت هذه النسبة فقط إلى 89,7%.

---

[27] – المجموعة الإحصائية لعام 2010، الفصل الحادي عشر، التعليم والثقافة.

[28] – بكور، يحيى ، مجلة العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرين حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية، أزمة الأمن الغذائي في سورية، مرجع سابق، ص6.

[29] – الخطة الخمسة العاشرة، الفصل السادس عشر، قطاع مياه الشرب والصرف الصحي.

[30] – World Bank Online Database www.worldbank.org

يشير الواقع إلى عدم عدالة توزيع هذه الخدمات وبالأخص في الأرياف مقارنة مع ما هو الوضع في المدن، حيث لا تزال هناك قرى لا تصلها مياه الشرب، وتحصل على المياه من خلال شراء المياه بصهاريج من المؤسسة، وأغلب هذه المناطق هي مناطق تعاني من الفقر والحرمان من الخدمات البيئية ويعانون من فقر متعدد الأبعاد.[31] حيث تصل نسبة السكان الذين يعانون من الحرمان من الخدمات البيئية من نسبة الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد: مياه نظيفة 1,7% ، والصرف الصحي المحسّن 1%.[32]

تعاني محافظة الحسكة من العديد من المشكلات التي عمقت من حدة الفقر وأثرت بشكل سلبي على مستوى معيشة المواطن وزادت من مشكلاته،.فقد تسبب الجفاف حسب تقديرات الجهات الرسمية ومنظمات الأمم المتحدة بانخفاض الإنتاج الإجمالي للقمح والشعير بنسبة 47% و67% على التوالي، وقد أدى ارتفاع أسعار المازوت وتضاعف سعر الليتر أكثر من ثلاث مرات إلى التأثير السلبي على الزراعة المروية نتيجة لارتفاع تكاليف الخدمات الزراعية، والفئة الأكثر تضرراً من هذا الوضع هم صغار المزارعين والمربين في هذه المنطقة التي تعتبر الأشد عناءً، فمن بين 160 ألف أسرة (حوالي 1,3 مليون نسمة) تضرر منها 75 ألف أسرة (حوالي 800 ألف نسمة) كانو الأشد عناءً وتضرراً. وفي عام 2009 تم دمج وإغلاق 24 مدرسة في الحسكة وازداد عدد المتسربين من 6102 تلميذ في بداية العام إلى 7381 تلميذ في نهايته وتم نقل 3240 تلميذ إلى محافظات أخرى بسبب انتقال أوليائهم لمحافظات أخرى لحصولهم على عمل جديد. [33]

الصرف الصحي: أدت الزيادة السكانية والتوسع العمراني إلى زيادة الطلب على الخدمات الأساسية اللازمة للوفاء باحتياجات المواطنين في المدن والقرى، والحفاظ على مستوى مقبول لمعيشتهم. ويأتي من بين هذه الخدمات توفير خدمات الصرف الصحي، التي تعتبر ركناً أساسياً من أركان المحافظة على صحة الإنسان.

يعاني قطاع الصرف الصحي في سورية من مجموعة من المشاكل، كتدني كفاءة شبكات الصرف الصحي وعدم تشغيلها واستثمارها بالشكل الأمثل، وضعف الكوادر العاملة في هذا المجال، والتأخير في تنفيذ مشاريع الصرف الصحي مما يؤدي إلى غياب الجدوى من تنفيذها، وتعدد الجهات الوصائية على هذه المشاريع وضعف التنسيق والتكامل فيما بينها مما يؤدي إلى كثير من الأخطاء والهدر، ومما لا شك فيه أن عدم توفر مصادر دائمة ومتجددة لمياه الشرب وأنظمة مناسبة للصرف الصحي من شأنه أن يسهم في انخفاض المستوى المعيشي للسكان، وتعتبر شرائح الفقراء الأكثر تضرراً في هذه الأوضاع نظراً لوجود عوامل إضافية تساهم في انخفاض مستوى المعيشة وتعميق حدة الفقر. والجدول التالي يبين لنا نسبة السكان الذين تتوفر لهم مرافق صرف صحي محسنة كنسبة من السكان الذين تتوفر لديهم قدرة الحصول إليها

الجدول رقم (7):يبين لنا نسبة السكان الذين تتوفر لهم مرافق صرف صحي محسنة

	2000			2005			2008			2010
	حضر	ريف	كلي	حضر	ريف	كلي	حضر	ريف	كلي	كلي
النسبة %	95%	82%	89%	96%	90%	93%	96%	95%	96%	98,6%

المصدر: World Bank Online Database www.worldbank.org ، النشرة الإحصائية الصحية، الجمهورية العربية السورية، الإصدار السادس، وزارة الصحة، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، 2010، ص17.

[31] – حسيان، كفاح محمد– غيث، مصطفى أحمد– علام، محمد نصر الدين، المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئة الجافة، إدارة الطلب على المياه في الوطن العربي، مرجع سابقن ص27.

[32] – تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مرجع سابق، ص148.

[33] – جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري – وآفاق المستقبل، الآثار الاجتماعية لأزمة الجفاف في المنطقة الشرقية، مرجع سابق، ص2.

وتقاس حالات الحرمان البيئي بين من يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد بثلاثة مقاييس، قلة الحصول على الوقود المحسن للطهو، وقلة الحصول على المياه للشرب، وعدم توفر خدمات الصرف الصحي المحسن، حيث إن لكل منها دوراً في تعزيز التنمية البشرية. وعادة ترتفع أوجه الحرمان البيئي مع ارتفاع دليل الفقر المتعدد الأبعاد حيث تستحوذ على نسبة 20% من قيمة هذا الدليل. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2011 فإن الجمهورية العربية السورية تسجل رقماً منخفضاً لدليل الفقر المتعدد الأبعاد واخفاضاً في نسبة الحرمان البيئي من قيمة الدليل، لكنها تواجه مشكلات بيئية تتمثل بشح المياه وتدهور الأراضي وتدني الإنتاجية الزراعية.[34]

الكهرباء: وفي سورية تؤدي الكهرباء دوراً كبيراً وأهمية للاقتصاد السوري لمساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتلبية لحاجة سورية من الكهرباء بالنسبة للنشاط الاقتصادي والقطاع الإنتاجي والخدمي والاستخدام المنزلي، ولا ننسى دوره في توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة

ازداد إنتاج سورية من الطاقة الكهربائية 3837 مليون (ك.و.س) عام 1980 إلى 36048 مليون (ك.و.س) عام 2005 بمعدل نمو سنوي قدره 9,8%، وارتفع معدل الاستهلاك لأغراض الإنارة خلال نفس الفترة 1331 مليون (ك.و.س) إلى 15109 مليون (ك.و.س) بمعدل نمو سنوي 10,7%، أما معدل نمو استهلاك الطاقة الكهربائية لأغراض الصناعة فقد حقق نمو 6,5%. في عام 2004 كانت 98,5% من البيوت تستمد الطاقة الكهربائية من الشبكات العامة، و0,3% من هذه البيوت تحصل على هذه الطاقة من مصادر خاصة، و0,9% تحصل عليها من مصادر أخرى، و0,3% مصادرها غير معروفة. [35]

والجدول رقم (8):يبين لنا توزيع عدد ونسبة السكان في المحافظات، توزيع استهلاك الفعلي من الكهرباء:

المحافظة	عدد السكان	النسبة	استهلاك الكهرباء	النسبة
دمشق	1780	7,3	5558	13,5
ريف دمشق	1877	7,7	6794	16,5
القنيطرة	489	2	95	0,2
درعا	1126	4,6	1220	3
السويداء	486	2	518	1,3
حمص	2147	8,7	2505	6,1
حماه	2113	8.6	2206	5,3
طرطوس	954	3,9	1679	4,1
اللاذقية	1229	5	2481	6
إدلب	2072	8,5	2411	5,8
حلب	5927	24,2	9668	23,4
الرقة	1008	4,1	1029	2,5
دير الزور	1692	6,9	2335	5,7
الحسكة	1604	6,5	2773	6,7

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير إحصائي وزارة الكهرباء، المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية، ، مديرية التنسيق، 2010، ص31. والمجموعة الإحصائية لعام 2011.

[34] – تقرير التنمية البشرية لعام 2011، مرجع سابق، ص47– ص50.

[35] – حيدر، فراس، تطور البنى التحتية في سورية خلال ال 25 عام الماضية وتوجهاتها المستقبلية (الواقع – الاستثمارات)، مذكرة سياسات رقم 22، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2007، ص3.

من الجدول السابق نلاحظ:

- هناك تفاوت في استهلاك الطاقة الكهربائية بين المحافظات.
- كل من محافظتي دمشق وريف دمشق يشكلان نسبة 15% من السكان، ويستهلكان 30% من الطاقة الكهربائية في سورية.
- 2% من سكان سورية يعيشون في القنيطرة واستهلاكهم للكهرباء لا يتجوز 0,2% من إجمالي الاستهلاك الكلي. وكذلك الأمر بالنسبة لمحافظة إدلب التي تضم 8,5% من سكان سورية لكنها تسهلك فقط 5,8% من الطاقة الكهربائية.
- حلب هي المحافظة الأكثر استهلاكاً للطاقة الكهربائية في سورية بنسبة 23,4%، وهي المحافظة الأكثر سكاناً بنسبة 24,2%.
- بالنسبة للمنطقة الشرقية (الرقة ودير الزور والحسكة) يعيش فيها 17,5% من السكان، وتُستهلك فيها 14,9% من الطاقة الكهربائية، والمحافظة الأقل استهلاكاً هي الرقة بنسبة 2,5% وهي موزعة على نسبة 4,1% من السكان، أما بالنسبة للحسكة فهناك توافق بين عدد السكان وبين توزيع الطاقة الكهربائية.
- أما بالنسبة لمنطقة الساحل (اللاذقية وطرطوس) يعيش فيها 8,9% من سكان سورية وتستهلك 10,1% من طاقتها الكهربائية، مع العلم بأنه ليست منطقة صناعية ولا تحوي على الكثير من المشاريع التي تحتاج إلى كمية كبيرة من الكهرباء، وذلك نتيجة لاعتمادها على الزراعة بالدرجة الأولى.
- وفقاً لتقرير التنافسية لعام 2010 فقد احتلت سورية المرتبة 107 عالمياً في جودة مصادر الطاقة الكهربائية متراجعاً عن عام 2009 ب 8 مراتب.[36]

وأخيراً: إن تقديم الخدمات الأساسية بأسعار معقولة وتوفرها في مناطق قريبة من مكان السكن للمواطن له دور في تحسين مستوى المعيشة له، وفي تخفيض حجم التكاليف المفروضة عليه، فبقدر ما تتوفر الخدمة الصحية لهذا المواطن وبالأخص المواطن الفقير بتكلفة معقولة وبقدر ما تكون هذه الخدمة متوفرة في المنطقة التي يعيش فيها ويقدمها أطباء لديهم الكفاءة والمهارة في مراكز مجهزة بشكل لائق، وبقدر ما يكون هناك توزيع عادل للمدارس وللمدرسين المدربين في المحافظات وضبط لحالات التسرب وتحسن جودة الخدمة التعليمية، وبقدر ما تستطيع الحكومة من إيصال مياه الشرب النظيفة إلى كافة المناطق الغنية منها والفقيرة وضبط هدر وتلوث هذه المياه بمجاري الصرف الصحي، وتوصيل شبكات الصرف الصحي لأكبر قدر من المنازل، وتخفيض أسعار الكهرباء ودعمها، بقدر ما تنخفض تكاليف هذا المواطن الفقير وترتفع مستوى معيشته وينعم بالحصول على مزايا كبيرة للصحة العامة، وبالمقابل فإن هذه الحقوق التي سوف يحصل عليها هي مؤشر حقيقي للنمو البشري وترسيخ للتنمية البشرية، وهذا يعتبر شرطاً لبلوغ المزيد من أهداف التنمية.

وقد تم إعداد استبيان عن دور الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية في الحد من الفقر وتم توزيعه على عينة من سكان المنطقة الساحلية، للتعرف على مدى توفر الخدمات الأساسية الممثلة بخدمات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، ومدى جودة هذه الخدمات المقدمة، ومدى تأثير تخصيص الحكومة لجزء من إنفاقها على هذه الخدمات في الحد من ظاهرة الفقر ورفع مستوى المعيشة.

---

[36] – **تقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري، موجز لمؤشرات التنافسية، 2010.**

النتائج والتوصيات:

الاستنتاجات:

نظراً لأهمية موضوع الفقر، وعلى اعتبار أن الفقر يعد من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات في وقتنا الحالي، ونظراً لارتباط هذه الظاهرة بتقدم وتطور البلدان ودورها الكبير في رفع أو تخفيض مستوى المعيشة للفرد والأسرة والمجتمع. ونظراً لأهمية الخدمات الأساسية، ودورها الفعال في رفع مستوى المعيشة للمجتمعات والحد من الفقر، فقد قامت الباحثة بإعداد استبيان حول دور الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية في الحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة، وقد اقتصر توزيع هذا الاستبيان، ونظراً للظروف والأزمة التي تمر بها سورية، على المنطقة الساحلية اللاذقية وطرطوس وقد قامت الباحثة بتوزيع الاستبيان على عينة من الأسر من الفقراء وغير الفقراء بين ريف الساحل ومدنه تصل إلى 200 أسرة، وقد تضمن هذا الاستبيان المحاور التالية، مدى انتشار الخدمات الأساسية في المناطق، مدى استفادة الفقراء وغير الفقراء من هذه الخدمات، العدالة في توزيع تلك الخدمات، ومدى جودة ونوعية هذه الخدمات، وتم ربط هذه المحاور بالفقر وانخفاض مستوى المعيشة.

وقد واجهت الباحثة مشكلة عدم المصداقية في الإجابة على بعض من نسخ هذه الاستبانة، مما اضطر الباحثة إلى استثناء هذه النسخ، ونتيجة للمقابلة مع رب الأسرة أو المسؤول عن الأسرة فقد لاحظت تخوفهم من الإجابة على أسئلة الاستبانة على الرغم من التأكيد على أنها موجهة لأغراض بحثية.

لقد تم توزيع على عينة من المواطنين كان 3,3% منها أمي، و 20% منها ابتدائي، و16,3% إعدادي، و30,1% ثانوي، و28,8% جامعي، و0,7% دراسات عليا.

في العينة المسحوبة كان 5,9% في المواطنين يتوقعون أن يكون مقدار الدخل المناسب لتلبية احتياجاتهم الأساسية من الخدمات هو 10000-20000، و32% منهم يتوقعون أن يكون مقدار الدخل المناسب بين 20000-30000، في حين أن 19% منهم يتوقعون أن مقدار الدخل يتراوح بين 30000- 40000،والنسبة الأكبر وهي43,1% يتوقعون أن الدخل المناسب لتغطية احتياجاتهم من الخدمات أكثر 40000. وهذا يدل على انخفاض معدل الدخل بشكل عام، وبالتالي عدم كفاية الدخول المتوفرة حالياً لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين.

20,9% ممن أجابو عن الاستبيان متوسط إنفاقهم في الشهر على التعليم أقل من 2000، في حين أن 34,6% منهم متوسط إنفاقهم أكثر من 8000. وفيما يخص الصحة فإن 23,5% متوسط إنفاقهم أقل من 2000، و32% منهم يتراوح متوسط إنفاقهم بين 2000-4000، في حين أن 7,2% منهم يتراوح متوسط إنفاقهم بين 6000-8000. أما المياه فإن 48,4% منهم متوسط إنفاقهم أقل من 2000، في حين أن 30,1% منهم متوسط إنفاقهم على المياه والصرف الصحي أكثر من 8000. في حين أن متوسط الإنفاق الشهري على الكهرباء بنسبة 55,6% أقل من 2000، في حين أن 22,9% منهم يتراوح بين 4000-6000، و9,2% منهم يتراوح إنفاقهم بين 6000-8000، أما النسبة الأقل وهي 5,2% منهم متوسط إنفاقهم أكثر من 8000.

فيما يخص التعليم، 41,8% ممن أجابو عن الاستبيان يجدون أن مصاريف التعليم مرتفعة، و39% منهم يجدونها غير مرتفعة، و19% كانوا على الحياد. وكانت النسب متشابهة فيما إذا كان الأولاد يحتاجون للدروس الخصوصية ف 41,2% أجابو موافق، و 19,6% أجابو بالحياد و 39,2% أجابو بغير موافق.

وفيما يخص الصحة، فإن 87,6% تتوافر لديهم مركز صحي، 11,8% لا يتوفر لديهم أي مركز صحي. 89,5% مهم يقصدون المشافي العامة و10,5% منهم يقصدون المشافي الخاصة. 50,3% منهم يجدون أن مشافي

الدولة تغنيهم عن اللجوء إلى المشافي الخاصة، و39,9% منهم يجدون أن مشافي الدولة لا تغنيهم عن المشافي الخاصة.

وفيما يخص المياه والصرف الصحي: نجد أن 56,9% منهم تتوفر لديهم المياه النظيفة وبعدد ساعات كافية لتغطية احتياجاتهم من المياه، في حين أن 43,1% منهم لا تتوفر لديهم المياه النظيفة لتلبية احتياجاتهم. و56,6% منهم يضطرون إلى شراء المياه لتغطية احتياجاتهم من المياه النظيفة. 82,4% منهم تتوافر لديهم خدمات الصرف الصحي، في حين أن 16,3% لا تتوفر لديهم خدمات الصرف الصحي.

وفيما يخص الكهرباء: نسبة 92,2% تتوفر لديهم الكهرباء بالشكل الذي يلبي كل احتياجاتهم، و7,8% منهم لا تتوفر لديهم الكهرباء بالشكل المناسب. وتقوم الدولة بإجراء الأعطال بالكهرباء ل 68,6% منهم، في حين أن 19,6% منهم يعانون من تأخر الدولة من القيام بالإصلاحات المطلوبة.

ويجد 84,3% منهم يجدون أن الأزمة التي تمر بها سورية قد أثرت على مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج:

1. كانت هناك علاقة طردية ضعيفة جداً أو شبه معدومة بين الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية وانخفاض معدلات الفقر.

2. ومن وجهة نظر الباحثة فإن هذه العلاقة الضعيفة تعود إلى أن الدخل هو العامل الأساسي في التخفيف من الفقر فالحاجات المادية كالطعام واللباس والمأوى تعتمد بشكل مباشر على الدخل ، فانخفاض الدخل أو زيادته هو العامل الحاسم في تصنيف الفرد ضمن خط الفقر أو أعلى من خط الفقر من خلال قدرة الفرد على التصرف بدخله والوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء، والمسكن، والملبس، والتعليم، والصحة، والنقل. فتوجيه الحكومة إنفاقها للخدمات الأساسية، كتأمين المراكز الصحية وانتشار المدارس وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي المحسن وتوفير الكهرباء بعدد ساعات كافية قد يحسن من يحسن من مستوى المعيشة للأسرة دون أن يؤدي إلى زيادة بالدخل بحيث يتم توجيهه لتأمين الحاجات المادية المحرومة منها.

3. هناك علاقة طردية ضعيفة بين تأمين الخدمات الأساسية للفقراء وتحسين مستوى المعيشة، وهي علاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 10%، لأن المعنوية أقل من مستوى الدلالة.

ومن وجهة نظر الباحثة فإن هذه العلاقة الضعيفة تعود إلى، في مجال الصحة أن اعتماد الفقراء بشكل عام على المشافي العامة للحصول على الرعاية الطبية بغض النظر عن جودة هذه الخدمة أو مدى الاستفادة منها وبغض النظر عن قرب أو بعد المركز الصحي، لذلك فإن تأمين المراكز الصحية وانتشارها قد يخفف من مصاريف ضئيلة كمصاريف النقل، أما ما يخص جودة هذه الخدمة فإن الجزء الأكبر ممن أجابو على الاستبيان لديهم ثقة بالخدمات المقدمة من قبل الدولة. وفي مجال التعليم، وبالنسبة لسورية فقد تبنت استراتيجية ديموقراطية التعليم ومجانيته وعموميته، وتحويله من امتياز للفئات القوية والغنية إلى حق عمومي ومجاني للجميع تنفذه الدولة وتنفق عليه، ومن ثم إلزاميته، أي أنه وعلى الرغم من انتشار المدارس والجامعات الخاصة إلا أن الحكومة أمنت المدارس والجامعات للفئات الفقيرة وإن كان هناك انخفاض في جودة الخدمة التعليمية فذلك لم يؤثر في مستوى المعيشة بالسلبي أو الإيجابي، بالإضافة إلى أن الأسر الأكثر فقراً قد يضطر الأولاد فيها إلى التسرب من المدرسة أو الأضطرار إلى عدم متابعة التعليم والاتجاه للبحث عن فرص عمل بما يحسن من مستوى المعيشة.

أما في مجال المياه والصرف الصحي، كان هناك اختلاف في الإجابات ما بين سكان الريف والمدينة، ففي الريف هناك معاناة فيما يخص المياه، سواء من ناحية عدم توفرها سوى لمرة واحدة ولعدد محدد الساعات، بالإضافة الى الإضطرار إلى شراء المياه أو اللجوء إلى الينابيع، بالمقابل فإن هناك العديد من الآبار غير المرخصة التي قام السكان بحفرها وفرت الكثير من تكاليف المياه، في حين أن المياه وبالنسبة لسكان المدن متوفرة بعدد ساعات كافية وبأسعار مقبولة، أي أن توفير المياه لها دور في تحسين مستوى المعيشة بالنسبة لسكان الريف المحرومين منها واللذين ليس لديه الينابيع أو قاموا بحفر آبار غير مرخصة، أما سكان المدن فإن معاناتهم في مجال المياه لا يتعدى أكثر من قطعها لعدد من الساعات. أما الصرف الصحي، كذلك الأمر فإن الإجابات جاءت مختلفة ما بين سكان الريف والمدينة، فسكان الريف يعانون من انخفاض في جودة الخدمة وإن كان هناك مناطق تعاني من فقدان مراكز الصرف الصحي، وتقديم هذه الخدمة أو تحسين جودتها يساهم بشكل غير مباشر في تحسين مستوى المعيشة على اعتبار أن التعرفة الخاصة بالصرف الصحي هي ضمن تعريفة المياه، وإن توفيرها بالشكل الأمثل قد يقلل من الأمراض والأضرار النفسية للفقراء. أما سكان المدن والأغنياء منهم فإن خدمات الصرف الصحي متوفرة بالشكل الأمثل وبتعريفة منخفضة.

أما الكهرباء، وعلى الرغم من ارتباطها بجميع نشاطات الحياة إلا أن تأثرها على مستوى المعيشة كان ضعيفاً، وقد يكون ذلك نتيجة لحصول العديد على تلك الخدمة بطريقة غير قانونية لذلك فإن تأمين الحكومة لتلك الخدمة لن يؤثر على مستوى المعيشة، ومن ناحية أخرى فإن جزء كبير من الفقراء اعتمادهم الأساسي على الزراعة والتي تعتبر الأقل حاجة للكهرباء.

4. هناك علاقة ضعيفة بين جودة الخدمة والحد من الفقر، وهي علاقة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

وقامت الباحثة بتفسير تلك النتيجة، على أن السبب يعود إلى سوء توزيع الخدمات المقدمة، فهناك فرق في مستوى الخدمات المقدمة بين الفقراء والأغنياء، وما بين الريف والمدينة، فالمراكز الصحية في المدن والمشافي الخاصة التي يلجأ إليها الأغنياء مجهزة بأفضل الأجهزة الصحية، في حين أن أغلب الفقراء يلجأون لمشافي الدولة. أما من ناحية التعليم وعلى الرغم من انتشار المدارس في كافة المناطق إلا أن التباين يكمن في مهارة المدرسين، وكفائتهم، فالكوادر التعليمية تختلف من حيث الكفاءة ما بين المدينة والريف، ومابين المحافظات الرئيسية كدمشق وحلب، ومحافظات الساحل وما بين المنطقة الشرقية، ويبقى التفاوت في توزيع خدمات المياه والصرف الصحي هو الأكثر وضوحاً بين الخدمات، من ناحية شمولية الخدمة وجودة تقديمها، وأما الكهرباء وعلى الرغم من التفاوت في توزيعها فإن توفيرها بشكل أكثر عدالة لن يؤثر بشكل مباشر في الحد من الفقر، وذلك نتيجة اعتماد الكثير من المحرومين على الأساليب غير القانونية للحصول على هذه الخدمة، وبالمقارنة مع الفئات الأكثر غنى فإن الفقراء لا يمتلكون الأجهزة والآليات التي يمتلكها الأغنياء والتي تحتاج إلى قدر أكبر من الطاقة الكهربائية.

5. هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وزيادة شريحة المواطنين المستفيدين، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

كلما كان هناك عدالة في توزيع هذه الخدمات بين الريف والمدن، وما بين الأغنياء والفقراء، فكلما زادت الحكومة من إنفاقها على الخدمات الأساسية بمقدار وحدة واحدة ازدادت شريحة المستفيدين بمقدار 0.532

التوصيات:

1. توجيه الدعم للفئات الفقيرة، وتوجيه الإنفاق على شكل معونات لتلك الفئات بحيث تتمكن من تحسين الوضع المعيشي.
2. العدالة في توزيع الخدمات بين المناطق، والعدالة في توزيعها ما بين الفئات الفقيرة وغير الفقيرة.
3. أن يكون هناك تباين في تكلفة الخدمات التي تقدمها الدولة، بحيث تتناسب مع الدخل الذي يحصل عليه الفرد.
4. ضرورة العمل على خلق فرص عمل في المناطق الأكثر فقراً، للتخفيف من حدة الفقر في تلك المناطق.
5. تفعيل القطاع الزراعي وتنميته، لأن هذا القطاع يستهدف بشكل أساسي الفقراء، على اعتبار أن تطوير هذا القطاع سيؤدي إلى التخفيف من حدة الفقراء.
6. تحقيق التنسيق بين مختلف قطاعات الدولة بالشكل الذي يؤمن الخدمات بالشكل الأمثل لجميع المواطنين، مع مراعاة قدرة المواطنين على الدفع.

المراجع:

1. د. محمود، مصطفى منير – د. يسري، طارق محمود، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مشروع مبادرة النوعية والأهداف الإنمائية للألفية، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، 2012.
2. تقرير التنمية البشرية لعام 2010، الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
3. المزروعي، علي سيف، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي (دراسة تطبيقية على دولة الإمارات خلال السنوات 1990–2009)، إشراف الدكتور الياس نجمة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.
4. تقرير التنمية البشرية لعام 2003، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
5. تقرير التنمية البشرية لعام 2011، *الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع*، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان*، 2010.
7. الأمم المتحدة ، الجمعية العامة، *استعراض تطلعي لتقرير وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام*2015.
8. *تقرير التنمية البشرية لعام 2009*، التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
9. تقرير التنمية البشرية لعام 2006، *ماهو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية*، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
10. *تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009*، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية،ص148.

11. تقرير عن التنمية في العالم، *جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء*، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004، ، ص143.

12. الخطة الخمسية العاشرة، الفصل 21، *الصحة*.

13. باقر، محمد حسين، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3)، الأمم المتحدة،نيويورك،

14. World Bank Online Database www.worldbank.org

15. حيدر، فراس، تطور البنى التحتية في سورية خلال ال 25 عام الماضية وتوجهاتها المستقبلية (الواقع – الاستثمارات)، مذكرة سياسات رقم 22، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2007

16. – تقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري، موجز لمؤشرات التنافسية، 2010.

17. *التقرير الوطني الثالث للتنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية لعام 2010*، هيئة تخطيط الدولة،سورية.

18. المجموعة الإحصائية لعام 2010، الفصل الحادي عشر، التعليم والثقافة.

19. بكور، يحيى ، مجلة العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرين حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية، *أزمة الأمن الغذائي في سورية*.

20. حسيان، كفاح محمد– غيث، مصطفى أحمد– علام، محمد نصر الدين، المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئة الجافة، *إدارة الطلب على المياه في الوطن العربي*.

21. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري – وآفاق المستقبل، الآثار الاجتماعية لأزمة الجفاف في المنطقة الشرقية.

22. حيدر، فراس، تطور البنى التحتية في سورية خلال ال 25 عام الماضية وتوجهاتها المستقبلية (الواقع – الاستثمارات)، مذكرة سياسات رقم 22، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.